

التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

آذار / مارس ٢٠٠٦

كيف تغيرت البيئة الاستراتيجية؟

ترافق نهاية الحرب الباردة وظهور أشكال متعددة من الإرهاب الدولي مع تغيرات غير مسبوقة في بيئة العمل الخاصة بقطاع المخابرات. فقد برزت على الساحة خمس مستجدات:

- تزايد أعداد الجهات الإرهابية ومصادر النزاع ووسائل استخدام القوة.
- توسيع نطاق عمل الجهات الإرهابية بين الدول ووصول تلك الجهات إليها إلى جانب اتساع رقعة آثار تهديدهم.
- تطور الاتجاهات التكنولوجية إلى حد كبير، مما أدى إلى تزايد احتمالات ارتكاب اعتداءات إرهابية من قبل عدد متزايد من المصادر المتعددة والمتباعدة.
- تزايد سيطرة أشكال النزاعات غير التقليدية والتي لا تشبه بعضها البعض.
- زيادة تركيز أعمال العنف في المدن ضد الأمن والسلامة الداخليين، مع ما يرافق هذه الأعمال من المزيد من الصراع الاجتماعي الذي تفرزه عوامل اقتصادية وعرقية ودينية وأيديولوجية.

وتمثل بعض هذه التوجهات نتائج متمحضة عن تحولات حقيقة. وفي المقابل، قد تكون توجهات أخرى موجودة دائمًا غير أنها أصبحت مؤخرًا تقع ضمن اهتمامات قطاع المخابرات. وأيًّا كان الأمر، تتطوّي كافة هذه التوجهات على دلالات بالنسبة للعمليات التي تتطلع بها معظم أجهزة المخابرات.

وفي نفس الوقت، لا تزال الصراعات والتناقضات "التقليدية" القائمة بين مختلف الدول، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار المحلي داخل كل دولة، تمثل أولويات بالنسبة لأجهزة المخابرات في كل مكان.

كيف تغيرت البيئة الاستراتيجية؟

من هي الجهات الإرهابية وما هي القضايا ذات الأهمية؟

ما هي الآثار المترتبة على الإرهاب الاستراتيجي؟

ما هي المضامين التي تتطوّي عليها هذه التغيرات بالنسبة لأجهزة المخابرات؟

كيف يمكن التعامل مع هذه القضايا؟

ما هي الأمور التي يجب وضعها على سلم الأولويات؟

مواضيع ذات صلة

المزيد من المعلومات

**مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة**

تزود سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المختصين بمقدمات محددة حول العديد من القضايا في مجال إدارة القطاع الأمني وأصلاحه

التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

لحركة المواطنين والبضائع من أسلحة الدمار الشامل والتهديدات التي قد تستخدم فيها تلك الأسلحة.

- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الرئيسية كالفوضى وانعدام الاستقرار (كما هو الحال في إقليم دارفور).
- تقديم الإغاثة بسبب وقوع الكوارث، حيث يمكن لأجهزة المخابرات وضع إمكانياتها والأقمار الصناعية الخاصة بالتصوير وإرسال الإشارات تحت تصرف العاملين على الأرض في ظل هذه الظروف.
- التحقيقات الجنائية والقضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية، مثل البحث عن مجرمي الحرب.

ما هي الآثار المترتبة على الإرهاب الاستراتيجي؟

بسبب الأعمال الإرهابية الكبيرة التي ارتكبت على مدى السنوات الأخيرة، فقد أصبحت أجهزة المخابرات عرضة للمزيد من الرقابة والانتقاد. وقد ركزت هذه الانتقادات على المسائل التالية:

- الفشل العملياتي، وذلك من قبيل فشل أجهزة المخابرات في التنبؤ بوقوع اعتداءات إرهابية أو الافتقار إلى المعرفة والإمكانات اللازمة للحيلولة دون وقوع تلك الاعتداءات.
- العيوب التنظيمية، مثل عدم تبادل المعلومات الاستخباراتية مع غيرها من أجهزة المخابرات والدوائر الحكومية ومقاومة إعادة تنظيم وإصلاح تلك الأجهزة.
- ارتكاب أعمال محظورة تحت مسمى الديمقراطية، بما في ذلك انتهاك حقوق المواطنين في خصوصياتهم، وعدم التعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى كالبرلمان والمحاكم، وعمليات الاحتجاز غير القانونية، وإساءة معاملة المحتجزين (حتى أنها تصل إلى مستوى التعذيب)، واستخدام أساليب غير قانونية في التحقيق، بالإضافة إلى نقل (أو تسليم) المحتجزين إلى دول أخرى تسود فيها تشريعات تسمح باستخدام أساليب أكثر قسوة

من هي الجهات الإرهابية وما هي القضايا ذات الأهمية؟

تشتمل الجهات الإرهابية على منظمات جديدة، بالإضافة إلى جهات أخرى ليست حديثة الوجود تماماً مثل:

- المنظمات الإرهابية الدولية ومنظمات الجريمة التي تعمل خارج الحدود القومية للدول التي نشأت فيها.
 - الحكومات التي تنتج وتتوفر أسلحة الدمار الشامل، كما توفر مأوى آمناً للإرهابيين وترعى عمليات اغتيال معارضيهم السياسيين في الخارج.
 - الدول التي تجري الإطاحة بها أو تلك التي أطاحت بها، حيث يمكن لهذه الدول أن تتسبب في نشوء صراعات مستفحلة وفي انعدام الأمن والهجرة الجماعية. كما تعمل هذه الدول على تبيئة المناخ المناسب لظهور الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة.
 - بعض الشركات المتعددة القوميات والجماعات المدنية الميسّرة والتي تسعى إلى التأثير على نتائج المباحثات الدولية حول جملة من القضايا.
 - القوات الأمنية النظمية التي لا تخضع لسيطرة قوية من قبل الدولة، وذلك مثل القوات العسكرية أو أجهزة المخابرات التي تتسبب في إلحاق الأذى والضرر بمواطني.
 - القوات الأمنية غير الحكومية والتي لا تخضع لإشراف كافٍ من قبل الدولة، مثل الشركات العسكرية الخاصة والجماعات والمليشيات شبه العسكرية.
- ومن جهة أخرى، تتضمن القضايا التي قد تستدعي تدخل أجهزة المخابرات المجالات التالية:
- حماية البنية التحتية القومية من الاعتداءات التي ترتكبها العديد من الجهات، بما فيها الإرهابيين والجرميين الذين يرتكبون جرائمهم عبر الإنترنت.
 - عمليات حفظ السلام الدولية، والتي تتطلب إسناداً من جانب قطاع المخابرات كي تتمكن من تنفيذ مهامها.
 - حماية الحدود ونقاط العبور الأخرى المخصصة



التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

يصبح معقداً بسبب الشك المتبادل بين هذه الأجهزة والتباين في الممارسات التي تتبناها الأجهزة الشريكة.

- تم إعاقة عمل أجهزة المخابرات في بعض الدول بسبب أزمة الثقة في كفاءتها والالتزامها بالرقابة الديمقراطية. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً في الوقت الذي لا يتم فيه إطلاع الجمهور بشكل ملائم على أنشطة أجهزة المخابرات والوسائل المتبعة في إدارتها.

كيف يمكن التعامل مع هذه القضايا؟

هناك أربعة مجالات رئيسية تحتاج إليها أجهزة المخابرات لتعديل أساليب عملها:

- جمع المعلومات وتوظيفها.
- التنسيق والتعاون بين أجهزة المخابرات على المستوى المحلي ومع الأجهزة الأمنية الأخرى.
- تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية والدول الأخرى.
- القبول والمساءلة من جانب الجمهور.

ثورة المعلومات

قد تمثل ثورة المعلومات أهم العوامل الجديدة التي تؤثر على إدارة أجهزة المخابرات وعملها. وتحمل ثورة المعلومات بين طياتها دلالات بالنسبة لتوافر المعلومات والوصول إليها، بالإضافة إلى تحليل هذه المعلومات.

ونتيجةً للتغيرات التي طرأت على التقنيات الخاصة بجمع المعلومات،

● أصبح الآن هناك فائض في المعلومات بالمقارنة مع ندرة تلك المعلومات التي اتسمت بها العديد من جوانب الحرب الباردة.

● تأتي غالبية المعلومات حول التقديرات القومية في هذه الأيام من المعلومات الاستخباراتية التي يتم الحصول عليها من المصادر العامة، وذلك على الرغم من الحصول على جزء كبير من هذه المعلومات من خلال وسائل لا تزال من ضمن الاختصاص الحصري الذي تتمتع به أجهزة المخابرات.

بشكل أكثر سهولة، وإفساح المجال أمام رجال السياسة لتسليس قطاع المخابرات وإساءة استخدام أجهزته.

وفي نفس الوقت، لا يمكن في العادة لأجهزة المخابرات أن تعلن عن إنجازاتها أو أن تنشر تفاصيل محددة تتعلق بعملها أمام الجمهور، حيث أنه يتوجب عليها تنفيذ العديد من أنشطتها بشكل سري.

ما هي المضامين التي تنطوي عليها هذه التغيرات بالنسبة لأجهزة المخابرات؟

لقد أصبح عمل أجهزة المخابرات أكثر تأثيراً بعامل الزمن، كما أنه أضحى يتسم بالمزيد من التعقيد والخطورة ويشير الكثير من الجدل.

- تعتمد عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الفعالة بشكل متزايد على تحديد المشاكل القائمة في وقت مبكر وإعداد تقييم سريع للعواقب المحتملة التي قد تتم خوض عن القرارات المتخذة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ تلك القرارات على مدار الساعة.
- ومع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاستراتيجية، فقد طرأت زيادة في عدد ونوع الجهات المستفيدة من المعلومات الاستخباراتية على كلا المستويين المحلي والأجنبي. وتتفاوت احتياجات هؤلاء المستفيدين إلى حد كبير.

● يمكن لواضعي السياسات والقرارات من أعلى المناصب في السلطة التنفيذية توفير التوجيهات اللازمة لأجهزة المخابرات فقط في حالة اطلاقهم على كافة التفاصيل المتعلقة بعمل تلك الأجهزة، وبالتالي يمكنهم إصدار أحكام سليمة حول السياسة التي يتوجب تبنيها.

● ما انفك العمليات التي تنفذها أجهزة المخابرات تعتمد بشكل متزايد على البيانات التي تشكل صعوبة وخطورة في جمعها.

● يعتبر التكتم على الأسرار أمراً على جانب كبير من الصعوبة، وذلك لأسباب تقنية وسياسية.

● يجب أن تتمكن أجهزة المخابرات القومية من العمل مع نظيراتها في الدول الأخرى، وذلك إن كان لها أن تنجز مهامها؛ بيد أن مثل هذا العمل المشترك



التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

- تفتقر معظم المنظمات الإرهابية والإجرامية إلى ذلك النوع من البنية التحتية التي يمكن لوسائل جمع المعلومات التكنولوجية استهدافها بسهولة كبيرة.
- يمكن أن يساعد التقدم التكنولوجي الجهات التي تستهدفها أجهزة المخابرات نفسها إلى حماية أسرارها بشكل أفضل وإخفاء أنشطة بشكل أكثر سهولة؛ وتتضمن الأمثلة على ذلك وسائل فك الشفرات الخاصة بالاتصالات المتاحة أمام الجمهور والإمكانية السهلة للوصول إلى الإنترن特 (والتي تسهل كذلك تبادل الأموال والمعلومات)، بالإضافة إلى توافر الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية في الأسواق.
- تتطلب العديد من التهديدات الجديدة تركيزاً أكبر على جمع المعلومات الاستخباراتية بواسطة الأفراد، ولا سيما من قبل الأفراد الذين يمتلكون المعرفة اللغوية والثقافية الالزامية للتسلل إلى داخل الجماعات الإرهابية والإجرامية المنتشرة في هذه الأيام.

التعاون والتنسيق على المستوى المحلي

في ظل البيئة الأمنية التي نعيشها اليوم، يتوجب على أجهزة المخابرات العمل مع بعضها البعض بشكل وثيق بالإضافة إلى العمل مع أجهزة أمنية محلية أخرى. وعلى وجه الخصوص، يمثل قطاع المخابرات تحدياً أمام الدول الكبرى التي توظف عدداً من أجهزة المخابرات، كما أن الدول الصغيرة توظف العديد من الجهات التي تتولى تنفيذ وظائف ذات صلة بذلك القطاع؛ وبالتالي يتوجب العمل بتعاون تام بين مختلف أجهزة المخابرات وبين هذه الأجهزة وغيرها من الجهات. وفي معظم الدول، تتولى آليات مركبة في قطاع المخابرات والتي تتتألف من مسؤولين يعملون في أو على مقربة من مجلس الوزراء المسؤولية عن تنسيق التقديرات التي تخرج بها أجهزة المخابرات القومية. ومن الممكن تعزيز هذا التنسيق من خلال إجراءات تضمن أنه بمقدور كافة أجهزة المخابرات الوصول إلى قواعد البيانات والوثائق ذاتها، وأنه يتم إجراء الاتصالات المتكررة بينها وبين الأجهزة الأخرى التي تعمل على قضايا مماثلة.

- أصبحت عملية التفتيش عن البيانات إلى جانب الأساليب التقنية الأخرى لجمع المعلومات أساسية لتنقيح المعلومات وتخزينها.

وبالإضافة إلى ذلك، أفرزت ثورة المعلومات تأثيراً هاماً على الطريقة التي يجري من خلالها تحليل المعلومات الاستخباراتية. وعلى وجه التحديد، عملت ثورة المعلومات على:

- تغيير علاقات العمل بين المحللين الذين يعملون بمفردهم بالإضافة إلى جماعات المحللين داخل أجهزة المخابرات، حيث ساعدت الوسائل التكنولوجية على تحسين مستوى التشبيك بين هؤلاء المحللين، كما سهلت تلك الوسائل التوجه نحو اللامركزية.
- إتاحة الفرصة لشخصية التحليلات المتعلقة بالدول، وذلك مع وجود العديد من الشركات التي تقدم الخبرات في مجال تحليل المخاطر الدولية والتي عادةً ما تفوق منتجاتها وخدماتها تلك التي تقدمها أجهزة المخابرات التابعة للحكومات المحلية.
- المساهمة في ظهور شبكات غير رسمية لتوزيع المعلومات والتي تتنافس مع أجهزة المخابرات في محاولة منها لاسترعاء انتباه واضعي السياسات. وتستدعي هذه المستجدات إجراء تغييرات جذرية في إدارة قطاع المخابرات وعمله. فعلى سبيل المثال، يتضمن أحد التحديات الجديدة اتخاذ قرار حول أي المجالات التي يمكن فيها الاعتماد على وسائل جمع المعلومات من المصادر العامة والمتوافرة، بالإضافة إلى المجالات الأخرى التي يجب تطوير إمكانيات جديدة فيها للحصول على المعلومات المطلوبة. كما يتطلب أحد التحديات الأخرى تطوير أساليب جديدة لتبادل البيانات وحمايتها بسبب زيادة التعاون بين أجهزة المخابرات.

ومن جانب آخر، لن تقدم ثورة المعلومات حلولاً لكافة المشاكل التي تواجه أجهزة المخابرات:

- فقد لا تجدي الأنظمة التكنولوجية المقدمة ذات التكلفة العالية والمصممة لمراقبة المعلومات الإلكترونية نفعاً حين يتعلق الأمر بمكافحة المنظمات التي توظف وسائل اتصالات ذات طبيعة أبسط.



التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

دولية تتخطى الحدود القومية لدولها باستمرار، فقد توسيع العلاقات المخابراتية بين الدول. وفي هذا الإطار، تتجلّى الفوائد التي ينطوي عليها تبادل المعلومات الاستخباراتية في أن ذلك يعدّ شرطاً مسبقاً لضمان اتخاذ قرارات أمنية مناسبة تلامس الواقع وتتم في الوقت المناسب. أضف إلى ذلك أنه من خلال تقادي تكرار الجهد، فقد يوفر ذلك على الدول استنفاد مصادر هامة.

يتم تبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل ثنائي بين دولتين أو بين مجموعة من الدول.

عادةً ما يشتمل التعاون الثنائي على تبادل المعلومات والتحليلات الاستخباراتية حول الموضع التي تكون محل اهتمام متبادل بين دولتين. وبشكل عام، يقوم هذا التعاون على أساس متبادل لأن الدول لا تحبذ مشاركة المعلومات التي يمكن أن تكشف عن المصادر أو الأساليب دون حصولها على قائمة مادية من وراء ذلك. وبالرغم من أن الدول التي تمتلك موارد استخباراتية محدودة لا تستطيع دائمًا توفير الإمكانيات التي ترقى إلى مستوى تلك الموارد التي تملّكها أجهزة المخابرات الكبرى، إلا أنها تستطيع تبادل المعلومات من خلال وسائل أخرى، مثل توفير إمكانية الوصول إلى الأقاليم والإطلاع على اللغات حيث أن بدونها يتوجب على تلك الأجهزة الكبرى أن تؤمنها بنفسها.

وفي المقابل، ينشأ التعاون بين مجموعة من الدول لمواجهة التحديات التالية:

- تستدعي قوى التحالف التي تشتهر في عمليات حفظ السلام والعمليات العسكرية كافة أشكال الإسناد تقريباً من جانب أجهزة المخابرات التي تعمل وقت الحرب.
- تدفع القضايا عبر-الوطنية مثل الجرائم والعمليات الإرهابية، والتي يفيد نجاح دولة ما في القضاء عليها كافة الدول الأخرى، العديد من الدول الأخرى للحصول على كم أكبر من المعلومات في مختلف المجالات وكذلك إلى توفيرها للدول الأخرى.
- قد يمثل التشبّث القائم بين مجموعة من الدول أمراً ضرورياً لتطوير الترتيبات الخاصة بعمليات التنسيق والوسائل التكنولوجية الحديثة وقواعد البيانات، بالإضافة إلى المساعدة القانونية المتبادلة.



وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة تستدعي قيام أجهزة المخابرات بمتابعة القضايا التي تتخطى الحدود القومية لدولها والتي تسعى إلى تنفيذ أهداف محلية (وذلك من قبيل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة). وتتطلب هذه القضايا تجديد التأكيد على التعاون مع قوات الأمن المحلية الأخرى. وفي غالبية الدول الديمقراطية، تتمتع أجهزة المخابرات بصلاحيات محدودة فيما يتعلق بأمور على المستوى المحلي داخل دولها، مثل عمليات البحث والاحتجاز ومراقبة الاتصالات. ولهذا السبب، يفرض على المخابرات التعاون مع القوات الأمنية الأخرى على كافة مستويات الحكومة من قبيل الشرطة، والقوات العسكرية، والدرك أو قوات الشرطة العسكرية، بالإضافة إلى قوات الحرس القومي وحرس الحدود وأجهزة الجمارك.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تتعاون بعض الإدارات الحكومية التي لا يتعلّق عملها في العادة بالقضايا الأمنية، مثل وزارات المالية والطاقة والتجارة والزراعة والصحة إلى جانب إدارات أخرى بشكل متزايد مع أجهزة المخابرات. وفي بعض الحالات، يمكن أن تستفيد التحليلات التي تقوم أجهزة المخابرات بإعدادها من تجارب الإدارات الحكومية الأخرى وخبراتها. وفي المقابل، تستطيع هذه الإدارات الاستفادة من تجارب وخبرات أجهزة المخابرات فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذها.

ويمكن تعزيز التنسيق على المستوى المحلي من خلال عدة إجراءات تشمل على ما يلي:

- آليات لتنسيق السياسات وحالات الطوارئ، مثل اللجان أو مجموعات العمل التي تعمل بصفة دائمة أو بحسب الحاجة.
- تبادل طواقم الأجهزة من أجل التنسيق وتوفير قوات للاتصال والتعاون.
- وحدات خاصة ودائمة تتولى التنسيق بين الأجهزة لمعالجة قضايا محددة مثل مكافحة الإرهاب أو عمليات تهريب المخدرات.
- "غرف عمليات" للتعامل مع حالات الطوارئ.
- تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الدولي بما أنه يتوجب على أجهزة المخابرات التعامل مع قضايا

التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

وبالإضافة إلى ما تم ذكره، يجب توفير المعلومات لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وجمهور المواطنين - كما يجب أن توفر هذه الجهات المعلومات لبعضها البعض - حول النشاطات التي تتضطلع بها أجهزة المخابرات، ويتعين أن تمتلك هذه الجهات القدرة على الإطلاع على المعلومات دون خوف من فرض عقوبات عليها.

ما هي الأمور التي يجب وضعها على سلم الأولويات؟

- بناء قدرات وطنية متكاملة خاصة بأجهزة المخابرات، بحيث توفر لها إمكانيات فعالة لجمع المعلومات الاستخباراتية.
- تعزيز الخبرات المتعلقة بالتحليل وأساليبه وممارساته داخل كافة أجهزة قطاع المخابرات والتشجيع على إيجاد بيئة منفتحة تحت على الابتكار.
- إزالة العقبات التي تواجه عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية داخل قطاع المخابرات ومع شركاء هذا القطاع، وإعداد سياسات تعكس "الحاجة إلى إجراء ذلك التبادل" فيما يتعلق بكافة البيانات، وذلك بدلاً من عملية "احتقار تلك المعلومات من قبل الأجهزة".
- استغلال التقدم في المجالات العلمية والتقنية، ولا سيما التغيرات التي تطرأ على عالم تكنولوجيا المعلومات والتي تجعل تطوير الإمكانيات وتوسيعها ممكناً، بحيث تساعده على التعامل مع التهديدات الناشئة.
- إنشاء فضاء للتواصل بالكمبيوتر والإنترنت يوفر لمنتجي المعلومات الاستخباراتية والمستفيدين منها والأطراف الأخرى جواً مناسباً للعمل معاً بشكل سريع وأمن في دراسة تلك المعلومات على المستويين الدولي والمحلّي.
- تطوير القدرات التكنولوجية من أجل التعامل مع الكم الهائل من الإشارات التي يجري استوقاها.
- تركيز الجهد الذي تهدف إلى جمع المعلومات الاستخباراتية على القضايا التي لا يتناولها قطاع

وفي هذه الأثناء، تقوم بعض المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي بتطوير آليات تخطي الحدود القومية لدولها، وذلك في مجال تقييم المعلومات الاستخباراتية. إلا أن هذه الآليات لا تزال تعتمد على المعلومات التي يتم توفيرها لأجهزة المخابرات المحلية العاملة في كل دولة.

المساءلة والقبول لدى الجمهور العام

في غالب الأحيان يتتعين على أجهزة المخابرات - باستثناء الحالات التي تحول فيها وظائفها الحساسة دون ذلك - أن تصبح مثل غيرها من الإدارات الحكومية، وذلك فيما يتعلق بتوجهها نحو الشفافية والمساءلة، وفي تعاملها مع عامة المواطنين.

وتتطلع البرلمانات بدور يحتل قدرًا كبيراً من الأهمية في هذا المجال؛ حيث يتوجب عليها ضمان تحديد القانون الواضح والصريح للأدوار والمسؤوليات المنوطة بأجهزة المخابرات، وإخضاع تلك الأجهزة لمساءلة من قبل الحكومة المنتخبة والبرلمان، إلى جانب ضمان عمل أجهزة المخابرات بما يتوافق مع الإطار القانوني للدولة. (للإطلاع على المزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر أيضاً التقرير الموجز حول الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة).

وفيما يتعلق بأجهزة المخابرات والسلطات التنفيذية المسؤولة، فيمكن لهاتين الجهات العمل يداً بيد على تعزيز قضية المساءلة والقبول لدى الجمهور العام من خلال طريقتين على وجه التحديد؛ حيث يتوجب عليهما ضمان امتلاك الأفراد المنتسبين لأجهزة المخابرات للمؤهلات المهنية الضرورية وحصولهم على التدريب المناسب الذي يقوم على أساس أخلاقي سليم. كما يتوجب على أجهزة المخابرات والسلطات التنفيذية ضمان عدم إساءة استخدام الحاجة لسرية كوسيلة لإخفاء المعلومات التي يجب أن تكون في متناول جمهور المواطنين.

وفي عصر لم يعد فيه من الضروري أو من الممكن الحفاظ على سرية وجود أجهزة المخابرات أو كافة إمكانياتها، فإن هذه المجالات المتقدمة ذكرها قد تساعده أجهزة المخابرات في تطوير كفاءتها، وتسمم كذلك في تحسين صورتها أمام جمهور مواطنيها.



التحديات المعاصرة التي تواجه قطاع المخابرات

المزيد من المعلومات

أثر ثورة المعلومات على استخدام صانعي السياسات للتحليلات التي تعدّها أجهزة المخابرات
تيلباوم ولوتن، ٢٠٠٥

www.rand.org/pubs/rgs_dissertations/RGSD186/index.html

الخطوات التالية في إعادة تشكيل قطاع المخابرات
تريفرتون، ٢٠٠٥

www.rand.org/pubs/rgs_occasional_papers/OP152/index.html

تقرير لجنة ٩/١١
اللجنة القومية المختصة بالاعتداءات الإرهابية
على الولايات المتحدة، ٢٠٠٤

www.9-11commission.gov

إصلاح قطاع المخابرات
أودوم، مطبعة جامعة بيل، ٢٠٠٣

مواضيع ذات صلة

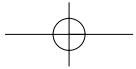
- خصوصية المعلومات والاتصالات
- أجهزة المخابرات
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات

المخابرات الخاص بشكل كامل لأنها لا تعود عليه بالربح أو لأنها تتطلب الكثير من الوسائل التكنولوجية أو لأنها تعرض المعينين لبعض قانونية غير مرغوبة.

و فوق كل ما تقدم:

- تطوير معايير جديدة للممارسة الديمقراطية الصالحة، والتي يجب تبنيها في التشريعات من أجل متابعة التحديات التي تفرضها التغيرات التي تطرأ على المجالات التكنولوجية وورود التهديدات.





سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة حول إدارة وإصلاح القطاع الأمني

توفر التقارير الموجزة التي يصدرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مقدمات محددة حول القضايا المعاصرة في مجال حكم القطاع الأمني وإصلاحه. وقد تم تصميم هذه السلسلة من التقارير لاستخدام ذوي الاختصاص وصانعي السياسات. ونشجعكم على إبداء ملاحظاتكم حول هذه التقارير؛ كما نرجو منكم إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمركز:

backgrounders@dafc.ch

يتولى تحرير سلسلة التقارير الموجزة السيد دافيد لو. وساهم كل من فريد شرایر وجیمس ستوكر بمادة هذا التقریر. كما ساعد جیمس ستوكر في تدقیقہ.

تتوفر تقارير موجزة أخرى على الموقع الإلكتروني لمراكز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة:

www.dafc.ch/publications/backgrounders

التقارير الموجزة المرتبطة

- الأطفال المجندون
- أنظمة القضاء العسكري
- قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأمان والتعاون في أوروبا (OSCE)
- إعداد الموازنات الخاصة بالبرلمانات والدفاع
- المشتريات الخاصة بالبرلمانات وقطاع الدفاع
- إرسال القوات إلى الخارج
- نحو فهم عملية إصلاح القطاع الأمني
- التفويض الخاص بالقطاع الأمني

التقارير الموجزة الصادرة

- التحديات التي تواجه قطاع المخابرات
- أجهزة المخابرات
- مكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسман)
- القوات المسلحة المتعددة الأعراق
- سياسة الأمن القومي
- اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات
- الشركات العسكرية الخاصة
- حالات الطوارئ

تمت ترجمة وطبع هذا التقرير بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

قام بترجمة هذا التقرير الموجز المترجم ياسين السيد.



يسعى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى تعزيز الحكم الصالح للقطاع الأمني وإصلاحه. كما يجري المركز بحوثاً حول الممارسات الصالحة ويشجع على تطوير المعايير المناسبة على كلا المستويين المحلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يضع المركز التوصيات حول السياسات ويقدم استشارات داخلية برامج مساعدة ل مختلف الدول. وتتضمن قائمة شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية إلى جانب عدد من الجهات العاملة في القطاع الأمني مثل قوات الشرطة، والأجهزة القضائية، وأجهزة المخابرات، وقوى حرس الحدود والقوات العسكرية.



تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني: www.dafc.ch